

الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية لتدهور الفائض الانتاجي .

وجد تفسيراً للتدهور المتزايد لأوضاع الفلاحين في شرقي الأردن في العهد العثماني في الاجابة التي عرضها احد الفلاحين رداً على سؤال بيركهارت : « لماذا لا تزرعون ؟ » . اجاب الفلاح : « نزرع لمن ، للاغراب ام للاعراب ؟ » (١٤) ، ففي هذه الاجابة نجد تفسيراً للأفاق المغلقة لتطور القوى المنتجة في ظل التحكم ونظام الاستغلال العثماني . وحتى لا نضطر للاسترسال في عرض الأوضاع الاقتصادية للريف في شرقي الأردن ابان الحكم العثماني نقتصر هاهنا على البحث عن مصائر توزيع الفائض بل وجانب كبير احياناً من توزيع الناتج الضروري . وسوف نتجنب عرض الاشكال المختلفة من الضرائب وتطورها .

هناك اولاً ذلك الحيز من الفائض الذي يقتطع لحساب الدولة ، بوصفها المالكة للأرض . واهم جزء فيه ما تعارف عليه السكان باسم «الميري» او «العشر» ، ويصف بيركهارت طريقة تحصيلها بقوله ان الفلاح يدفع كيسين من القمح عن كل خمسة افدنة . وتدفعها القرية بالكامل كما هي مسجلة في دفاتر الباشا ، سواء بقي سكانها فيها ام هاجر بعضهم ، وعندها فان الباقيين يدفعون المطلوب ، ويظهر التأثير المدمر للاقتطاعات العثمانية في ان الاراضي المشاعية للقرى كانت اكثر من الراغبين في فلاحتها . وبكلمات اخرى كان هناك احجام عن زراعة الارض لضالة الحيز الباقي للفلاح من ثمار عمله . ذالفلاح يدفع الميري نقداً او عيناً حسبما يرغب الباشا . ولما كانت الميري تقع على القرية بكاملها ، وبغض النظر عن بقي فيها ، فان الفلاح لا يعرف مقدار الضريبة المفروضة عليه . فيمكن ان تزداد الضريبة اذا زاد السكان في القرية . لكنها لا تنقص مهما نقص عدد السكان (١٥) .

من الزراعة . الذي يتسم بالمزراعة المتقطعة والاعتماد الاكبر على رعي الماشية . وفي القرن التاسع عشر وبعد قرون من الحكم العثماني اختلفت الزراعة في بعض المناطق وتغيرت مجاري الانهار ليصب معظمها في البحر الميت . راجع : مسح وادي الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة الاردنية ، (بالانجليزية) ، ص ١٢٣-١٢٤ . كذلك راجع : Neuson Glueck , The River Jordan New Haven , 1946 , P. 73 .

(١٤) راجع بيركهارت : رحلات الى سورية والارض المقدسة ، ترجمة انور عرفات المعنونة بـ «رحلات بيركهارت : الجزء الثاني ، في سورية الجنوبية» (عمان ، ١٩٦٩) ، ص ٤٥ .